

التمويل الإسلامي كبديل استراتيجي لتفعيل النشاط المصرفي (دراسة تحليلية لأداء بنك البحرين الإسلامي)

متاجر وبيداد
طالبة دكتوراه
د.قادري علاء الدين
أستاذ محاضر - أ -
جامعة سيدي بلعباس، الجزائر
جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

الملخص:

لقد أصبحت المالية الإسلامية مفهوما للمالية البديلة الدائمة، و التي تمثل طرحا يحظى بالاهتمام على الساحة الدولية سواء بالنسبة للدول العربية الإسلامية أو غيرها من الدول الأجنبية، و نظرا لكون هذا البديل حلا استراتيجيا لسد فجوات التمويل التي كثيرا ما تشتكي منها اقتصاديات الاستدانة في ظل غياب شبه تام لسوق مالي فعال ، فقد اختار الباحث هذا الموضوع للتعرف على دور صيغ التمويل الإسلامية في تحسين أداء المصارف و بالتالي رفع كفاءة هذه المؤسسات التي تساهم في تمويل الاقتصاد. حيث تتبلور مشكلة البحث في دراسة أداء مصرف البحرين الإسلامي وعلاقته بإيرادات التمويل الإسلامي خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2016 ، ذلك بغية الاستفادة من التجربة البحرينية و إيجاد الحلول الكفيلة لسد الحاجات التمويلية لاقتصاديات الاستدانة..

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، اقتصاديات الاستدانة، الأداء، الصيغ الإسلامية.

Abstract :

Islamic finance has become a concept of permanent alternative finance, which represents an interesting proposition in the international area, both for the Arab Islamic countries and other foreign countries. This alternative is a strategic solution to fill the funding gaps that are often complained about by the economies of debt. The researcher chose this topic to learn about the role of Islamic financing formulas in improving the performance of banks and thus raising the efficiency of these institutions that contribute to the financing of the economy. Where the problematic of the study is about the performance of the Bahrain Islamic Bank and its relationship to Islamic finance revenues during the period from 2012 to 2016, in order to benefit from the experience Bahrain and find solutions to meet the financing needs of the economies of debt.

Keys words : Islamic finance, economics of debt, performance, Islamic formulas

مقدمة:

احتلت مسألة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العشرية الأخيرة محل أولوية العديد من الاقتصاديات النامية أو في طريق النمو، كونها عامل أساسي في الاقتصاد وذلك عند تحقيقها لدورها التنموي، كما لا يخفى أنه على هذه المؤسسات مواجهة العديد من العقبات والتي تتمثل في عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لنشاطها ، حيث تعتبر هذه المنشآت كيانات صغيرة و أحيانا مصغرة تحاول شق طريقها من أجل النضوج و خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد.

من هذا المنطلق تظهر أهمية المؤسسات المصرفية في كونها المقرض الأساسي للمؤسسات في ظل اقتصاد مبني على الاستدانة و غياب السوق المالي المكمل لنشاط السوق النقدي من أجل استقطاب السيولة و إعادة توزيعها علو الوحدات الاقتصادية التي تعاني من العجز المالي، ويجدر الإشارة إلى أنه هذه المصارف تواجه بدورها العديد من الضغوطات ، التي قد تؤثر على أدائها و بالتالي التأثير على قدرتها التمويلية، لاسيما العقبات المتعلقة بطبيعة النشاط المصرفي التقليدي، التي تكبح المستثمر

الذي أصبح يلم بطيات عالم المال و مخاطر العمليات الربوية، لعل المالية الإسلامية اليوم أكثر من أي وقت مضى أصبحت مترامية الأطراف لتضم تحت جناحيها مختلف الدول الإسلامية و غير الإسلامية، بغية الارتقاء بالمصارف إلى مستويات أداء أعلى و أكثر استجابة لمتطلبات الاقتصاد من مصادر تمويلية.

في هذا السياق يمكننا طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن للتمويل الإسلامي تحسين الأداء المالي للمصارف؟** والذي تتفرع عنها السؤالين الآتيين:

- ما هي الصيغ المالية المعتمدة في المصارف من خلال الصناعة المالية الإسلامية؟
- كيف يمكن لإيرادات التمويل الإسلامي أن تؤثر على الأداء المالي للمصرف؟

للإجابة على الأسئلة السابقة يمكن صياغة الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: تعتمد الصناعة المالية الإسلامية على العديد من الصيغ التمويلية لكل منها خصائص محددة حسب حاجيات المتعاملين

الفرضية الثانية: تساهم إيرادات التمويل الإسلامي في تحسين أداء المصرف

على هذا فإن لهذه الدراسة أهميتها من الناحية النظرية، حيث تم من خلالها تحديد الإطار النظري لتمويل في ظل الاقتصاد الإسلامي و كيفية قياس الأداء المالي للمصارف. أما من الناحية العملية تم تقديم دراسة تحليلية لتطور أداء بنك البحرين الإسلامي خلال فترة محددة من أجل الاستفادة من هذه التجربة.

أولاً: أدبيات نظرية حول الصيرفة و التمويل الإسلامي :

1- مقدمة حول المصارف الإسلامية:

يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية، كما تباشر أعمال التمويل و الاستثمار في مجالات مختلفة وفي ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والخلق الإسلامية في مجال المعاملات.¹

1-1 تطورات الصيرفة الإسلامية:

ترجع بداية التمويل المصرفي الإسلامي إلى مصر وماليزيا خلال الستينيات من القرن الماضي، حيث كان إنشاء أول مؤسسة مالية إسلامية و المعروف تحت اسم "the Mit Ghamr Local Saving Bank"، يعود إلى عام 1963 في مصر، تم تأسيس أول صندوق متوافق مع الشريعة الإسلامية في ماليزيا و المعروفة باسم مؤسسة الادخار الحاج "Pilgrim's Savings Corporation"²

يلاحظ عبر تاريخ التمويل الإسلامي حدوث تحول على مستوى اهتمام الفاعلين في هذا الميدان بوظائف مؤسساتهم فقد شكل افتتاح البنك الإسلامي للتنمية الحدث اللافت في مجال التمويل الإسلامي، و شكل بداية مرحلة ضبطه كنشاط منظم و مهيكلاً³. ليليه بعد ذلك إنشاء العديد من المؤسسات المصرفية الإسلامية مثل: بنك دبي الإسلامي (1975)، بيت التمويل الكويتي (1977)، بنك فيصل الإسلامي في السودان (1978)، بنك فيصل الإسلامي المصري، البنك الإسلامي الأردني (1978)، بنك البحرين الإسلامي (1979)، و غيرها.

تجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و التي تزامنت نشأتها و رقي التمويل الإسلامي دولياً، حيث تهدف هذه الهيئة الرسمية إلى دعم الصناعة المصرفية الإسلامية، وذلك بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها كل من مؤسسة نقد البحرين والبنك الإسلامي للتنمية من ناحية، وكذلك جهود المؤسسات المالية الإسلامية القائمة التي حرصت على إيجاد ودعم هذا الكيان الهام من أجل تنظيم العمل المصرفي الإسلامي وإيجاد المعايير التي توحيده، وتزيد من مناعة المؤسسات المالية العالمية (aaofi,2017). حيث سمح هذا التقنين بمقارنة أعمال و نشاطات المؤسسات المصرفية الإسلامية مع بعضها البعض و ذلك بصورة مباشرة مما يزيد من مصداقية هذه المؤسسات⁴.

2- ماهية التمويل الإسلامي و أسسه:

نظرا للمكانة الكبيرة التي حظي بها التمويل الإسلامي كمفهوم بديل للاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المتتالية على مستوى السوق النقدي و المالي التقليدي على حد سواء⁵، تظهر أهميته من خلال أنه يضم مفهوم التمويل التقليدي إضافة إلى أن يكون التملك أساس الربح فمن ملك شيئاً استحق كل زيادة تحصل فيه⁶

2-1 مفهوم التمويل الإسلامي:

يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه النشاط الذي يقوم بموجبه الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري⁷، خير مثال على ذلك نشاط التاجر، حيث إذا ملك التاجر سلعة مع انتقال الملكية إليه، ثم باعها بأعلى من سعر شرائها استحق التاجر ذلك الفرق ما بين سعر الشراء و البيع و كان الفرق المتحصل عليه جائزاً شرعاً.

2-2 أسس التمويل الإسلامي في الشريعة الإسلامية:

تكمن أسس التمويل الإسلامي في نفاك محددة و واضحة المفهوم، نلخص مفادها فيما يلي :

- **تحريم الربا والغرر:** يقصد بالربا في اللغة الزيادة على رأس المال قلت أو كثرت، و الدليل على ذلك قول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله و ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين"⁸، أما الدليل في السنة النبوية الشريفة فقول رسول الله صلى الله عليه و سلم "اجتنبوا السبع الموبقات" و ذكر منها الربا بنوعيه، ربا النسيئة بمعنى الزيادة المشروطة مقابل التأجيل، و ربا الفضل بمعنى المفاضلة بين النقود أي بيع النقود بالنقود أو الطعام بالطعام بزيادة⁹.
- **حرية التعاقد:** بمعنى عدم إكراه الناس على التعاقد بينهم و بالشروط المرضية بينهم مما يتوافق و مبادئ الدين الإسلامي، قال الله تعالى: " لا يكلف الله نفساً إلا وسعها"¹⁰، فقد جعل الله عز و جل باب التعاقد مفتوحاً بين عباده فيما لا يحل حراماً و لا يحرم حلالاً.
- **التيسير و رفع الحرج:** لما في الهندسة المالية الإسلامية من رفع للحرج عن الناس، و توفير جملة من صيغ التمويل المتماشية مع متطلباتهم ومبادئ الشريعة الإسلامية دون مشقة زائدة على المتعاملين لما جاء في قول الله تعالى: " و ما جعل عليكم في الدين حرجاً"¹¹.

● **الاستحسان و المصالح المرسلّة:** الاستحسان باب من أبواب حرية التعاقد بمعنى سريان المصالح التي يقرها الدين ، أما المصالح المرسلّة فهي التعامل بكل ما فيه مصلحة و يتلقى قبول العقل البشري، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم جواز تضاربها مع الأسس الشرعية، أي ليس في قضاء المصالح مفسد¹² .

● **التحذير من بيعتين في بيعة واحدة:** إن النهي الشرعي عن بيعتين في بيعة يحقق العدالة للطرفين المتعاقدين و يمنع الغرر¹³ ، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: " نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن بيعتين في بيعة¹⁴ ، وفي رواية لعبد الله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنهما) قال: " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سلف وبيع، وعن بيعتين في بيعة، وعن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن¹⁵ .

3- تفعيل النشاط المصرفي في ظل الصيغ المالية الإسلامية:

تلعب في هذه الحالة عقود التمويل الإسلامية حل بديل للصيرفة التقليدية، بحيث تسعى إلى رسم الحلول الجديدة بتفعيل البيئة المصرفية و تحفيز نشاطها التمويلي وسط اقتصاد استنادة، نظرا لغياب سوق أوراق مالية نشيط، أين تكون المنظومة المصرفية الممول الوحيد للمؤسسات و بالتالي للاقتصاد. و من هنا نقوم بعرض مختلف صيغ التمويل الإسلامية كالتالي:

3-1 صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:

- **عقد المشاركة:** عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصة من رأس المال لاستثمارها بهدف الربح، و يمثل هذا المبلغ مساهمة المؤسسة المالية في المشاركة، كما يقدم العميل مبلغ من المال الممثل لمساهمة، و يقوم هذا التمويل على القاعدة الفقهية " المغام بالمغام"¹⁶ ، وتوزع الأرباح و الخسائر بينهم بنسب معلومة، حسب حصة كل طرف منهم في رأس مال الشركة¹⁷ .

- **عقد المضاربة:** يعرف عقد المضاربة على أنه اتفاق بين طرفان على أن يشارك أحدهما بماله و الآخر بجهد في المتاجرة بهذا المال، حيث يكون تقاسم الأرباح وفق ما اتفقا عليه بالنصف أو الثلث أو الربع، و في حالة عدم ربح الشركة يكون لصاحب المال رأس ماله، بينما يضيع كد و عمل المضارب، و في حالة الخسارة يخسر الأول رأس ماله و الثاني جهده و عمله¹⁸ .

- **عقد المزارعة:** تقدم عنصر الأرض و البذر المحددة لمالك معين، إلى المزارع على أن يقوم هذا الأخير بالعمل و الإنتاج، على أساس تقاسم ما يخرج من الأرض وفق نسبة متفق عليها¹⁹ .

- **عقد المساقاة:** بموجب هذا النوع من صيغ التمويل يقدم المالك ثروة نباتية محددة لعامل معين، على أن يقوم باستغلالها و تنميتها، على أساس توزيع الناتج في الثمار وفق ما اتفقا عليه²⁰ .

3-2 صيغ التمويل القائمة على المديونية:

- **عقد المرابحة:** في هذا البيع يطلب العميل من المصرف شراء سلعة معينة، يحدد جميع مواصفاتها، كما يحدد ثمنها، ويدفعها إلى المصرف مضافا إليه معدل ربح ، ويشترط في هذا النوع من البيوع أن تكون السلعة المباعة مملوكة للمصرف.

- **عقد الاجارة:** يقصد بالإيجار عمليات تشغيل الأموال خارج نطاق البيع والشراء بحيث يكون محل هذه العمليات هو بيع المنفعة دون التصرف بالعين، الإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، و هي صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة ، وفي إطار صيغة تمويلية تسمح بالتيسير على الراغب في اقتناء أصل رأسمالي، ولا يملك مجمل الثمن فورا²¹ .

- **عقد بيع السلم:** وفق هذا الصيغة يتم التعاقد لبن البائع و المشتري على توفير البضاعة أجلا بالمقابل تسليم الثمن يكون عاجلا.²²

- **عقد الاستصناع:** هو أحد العقود الجائزة شرعا، و يعني أن يطلب شخص من صانع أن يصنع له سلعة ما بمواد من عنده وذلك نظير ثمن معين يتفقان عليه.²³

4-النسب المالية لتحليل تطور أداء المصارف الإسلامية :

إن التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة المصرف وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، فضلاً عن ملاءة رأس المال والربحية، و ذلك باللجوء إلى النسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء المالي في المصارف، حيث تتعدد هذه المؤشرات و يتم اختيار النسب الملائمة حسب طبيعة المعلومة المتوفرة و الهدف المرجو من وراء التحليل. نذكر بعضها حسب التالي:

4-1نسب كفاية رأس المال²⁴ :

تعرف هذه النسب على أساس أنها قياس لمدى كفاية رأس المال، أي قياس فيما إذا كان رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة، ومن هذه النسب ما يلي:

- كفاية حقوق الملكية للودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع

- كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار = حقوق الملكية / إجمالي التمويل والاستثمار

- مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الموجودات / حقوق الملكية

- نسبة الأصول الخطرة = حقوق الملكية / مجموع الموجودات (ما عدا السائلة)

4-2 نسب السيولة²⁵ :

تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، وتعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تميز المصارف بصورة عامة والمصارف الإسلامية على وجه التحديد عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، حيث مجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه الأخيرة إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من لدن المودعين، وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها:

- نسبة السيولة المتداولة = (الموجودات السائلة + الاستثمارات قصيرة الأجل) / المطلوبات المتداولة

- نسبة السيولة السريعة = الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة

- نسبة السيولة العامة = الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات

4-3 نسب النشاط²⁶ :

تُشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال مواردها، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- معدل توظيف الموارد المتاحة = إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع + حقوق الملكية

- نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات = إجمالي التكاليف / إجمالي الاستثمارات

- نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات

- معدل تكلفة الدخل = إجمالي التكاليف التشغيلية / إجمالي الإيرادات

4-4 نسب الربحية²⁷ :

تشير هذه النسب إلى مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها

- معدل العائد على الأصول = الأرباح الصافية / إجمالي الموجودات

- معدل العائد على حقوق الملكية = الأرباح الصافية / حقوق الملكية

- معدل هامش الربح = الأرباح الصافية / إجمالي الإيرادات

ثانياً: دراسة تحليلية للأداء المالي لمصرف البحرين الإسلامي :

1- لمحة حول مصرف البحرين الإسلامي:

تأسس بنك البحرين الإسلامي في العام 1979 باعتباره أول بنك إسلامي تجاري في مملكة البحرين. ويبلغ رأسمال البنك المصرح به ما قيمته 200 مليون دينار بحريني، كما يبلغ رأس المال المدفوع ما قيمته 94.7 مليون دينار بحريني. ومنذ بدايته الأولى، سجل بنك البحرين الإسلامي نمواً مطرداً، ففي نهاية العام 2015 بلغت أموال مساهمي البنك ما يقارب من مبلغ 110 مليون دينار بحريني، هذا إلى جانب الموجودات التي بلغت قيمتها أكثر من 976 مليون دينار بحريني. ولقد حافظ البنك على موقعه الريادي في صفوف قطاع البنوك الإسلامية، وذلك من خلال تبني طرح منتجات إسلامية استثمارية وتمويلية مبتكرة المدعومة بالخدمات المصرفية الكبيرة والمقدمة من قبل البنك للأفراد والشركات. علماً بأن بنك البحرين الإسلامي مدرج ضمن قائمة سوق البحرين للأوراق المالية، كما أن المساهمين الرئيسيين في البنك هم مؤسسات مالية محلية وإقليمية رائدة. ويخضع البنك لإشراف مصرف البحرين المركزي وإطار عمله التنظيمي..

إن البنك، ومن خلال فروع المحلية والبالغ عددها 5 فرعاً ومجمعاته المالية الأربعة الجديدة، قد تمكن من تأسيس أكبر شبكة مصرفية له في أوساط البنوك الإسلامية العاملة في مملكة البحرين. وتقدم هذه الفروع لعملائها، سواء من الأفراد أو الشركات، خدمات مصرفية ذات جودة عالية وفرص تمويلية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء

2- تحليل الأداء المالي لمصرف البحرين الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 2012-2016 :

لأجل تحليل الأداء المالي للبنك محل الدراسة، سنعتمد على مجموعة من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية

للتقارير السنوية للبنك ، وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

2-1 تحليل تطور مؤشر كفاية حقوق الملكية:

تشير هذه النسبة إلى مدى مقدرة المصرف على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أمواله المملوكة، ويتم حساب

هذا المؤشر حسب العلاقة التالية

$$\text{كفاية حقوق الملكية للودائع} = \text{حقوق الملكية} / \text{إجمالي الودائع}$$

بحيث أنه كلما زادت هذه النسبة يزيد معها ثقة المودعين في البنك

جدول (1): نسب كفاية رأس المال لمصرف البحرين الإسلامي خلال الفترة 2012-2016 (المبالغ بالآلاف الدنانير البحرينية)

المتوسط	2016	2015	2014	2013	2012	المؤشر / السنة
/	69,763.00	78,116.00	116,472.00	79,095.00	109,512.00	حقوق الملكية
/	101,781.00	119,540.00	271,400.00	229,511.00	267,432.00	مجموع الودائع
50%	69%	65%	43%	34%	41%	كفاية حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير السنوية لمصرف البحرين الإسلامي

الشكل (01): رسم بياني موضح لتطور مؤشر كفاية رأس المال خلال السنوات الخمس (من 2012 إلى 2016):



المصدر من أعداد الباحث اعتماداً على: التقارير السنوية لمصرف البحرين الإسلامي و برنامج Excel

التحليل:

يُظهر الجدول (1) أن المتوسط السنوي لهذه النسبة هو 50% و هي نسبة تعطي نوع من الأمان بالنسبة للمودعين، لكن الشيء الملاحظ أيضاً أن هذه النسبة في انخفاض ما بين سنة 2012 و 2013، لترتفع مرة أخرى سنة 2014 إلى غاية سنة 2016، حيث أن هذا الارتفاع الملاحظ مؤشر موجبا للمودعين، من جهة أخرى قد يعود هذا الانخفاض سنة 2013 إلى اعتماد المصرف مصادر تمويل أخرى الى جانب أموال المودعين.

2-2 تحليل تطور مؤشر السيولة :

الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات

تشير هذه النسبة على مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته، وبارتفاع هذه النسبة تقل مخاطر السيولة ملاحظة: الموجودات السائلة تحتوي موجودات سائلة على نقد وأرصدة لدى المصارف والمصرف المركزي (بإستثناء الإحتياطي المطلوب من قبل بنك البحرين المركزي) و إيداعات لدى مؤسسات مالية

الجدول (2): : نسب السيولة لمصرف البحرين الإسلامي خلال الفترة 2012-2016 (المبالغ بالآلاف الدنانير البحرينية)

المؤشر / السنة	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
الموجودات السائلة	97,687.00	90,736.00	89,630.00	145,410.00	119,894.00	/
مجموع الموجودات	976,348.00	1,042,177.00	875,207.00	910,294.00	832,804.00	/
مؤشر السيولة	10%	9%	10%	16%	14%	12%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير السنوية لمصرف البحرين الإسلامي.

الشكل (02): رسم بياني موضح لتطور مؤشر السيولة المالية خلال السنوات الخمس (من 2012 إلى 2016):



المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على: التقارير السنوية لمصرف البحرين الاسلامي و برنامج Excel

التحليل:

يُظهر الجدول رقم (02) أن هذه النسبة في ارتفاع خلال فترة الدراسة، الا أنه سنة 2013 أين عرفت انخفاضا طفيفا، مقدر بـ 2% مقارنة مع سنة 2012، لتعود نسبة السيولة الى الارتفاع بـ 6% من 2014 الى 2015، ثم الى الانخفاض مرة أخرى بنسبة 2% سنة 2016، إذ أن النسبة الوسيطة لمؤشر السيولة خلال فترة الدراسة قدرت بـ 12%، وفي العادة ليست هناك نسبة محددة لهذا المؤشر، فكل مصرف يحدد نسبة داخلية له يستخدمها من إجمالي الموجودات، و التي تتماشى و استراتيجية عمله. كما أنه كفاءة البنك لا تتجسد ارتفاع مؤشر السيولة لوحده، حيث أن كفاءة إدارة للمصرف تنعكس على قدرة هذه لأخيرة على الموازنة بين خطر عدم توفر السيولة و وجود فاض في السيولة لم يتم استثماره.

2-3 تحليل تطور مؤشر النشاط:

معدل توظيف الموارد المتاحة = إجمالي التمويل والاستثمار / (الودائع + حقوق الملكية)

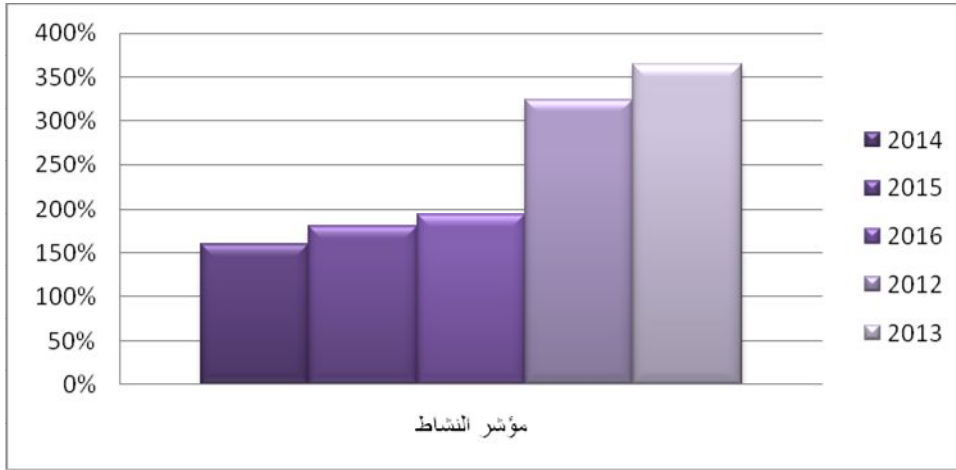
تقيس هذه النسب مدى استغلال وتشغيل الموارد الموجودة لدى المصرف بصفة فعالة، وهي معدلات تؤثر مباشرة على ربحية المصرف و كذا سيولته

الجدول (03): نسب النشاط لمصرف البحرين الإسلامي خلال الفترة 2012-2016 المبالغ بآلاف الدنانير البحرينية

المؤشر	السنة	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
اجمالي التمويل و الاستثمار		492,790.00	753,622.00	678,000.00	639,592.00	624,297.00	/
مجموع الودائع و حقوق الملكية		308,606.00	387,872.00	376,944.00	197,656.00	171,544.00	/
مؤشر النشاط		160%	194%	180%	324%	364%	244%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير السنوية لمصرف البحرين الإسلامي.

الشكل (03): رسم بياني موضح لتطور مؤشر النشاط المالية خلال السنوات الخمس (من 2012 إلى 2016):



المصدر من إعداد الباحث اعتماداً على: التقارير السنوية لمصرف البحرين الإسلامي و برنامج Excel

التحليل:

يُظهر الجدول رقم (3) أن المتوسط السنوي لهذا المعدل مقدر بـ 244% ، كما أنه يظهر لنا من خلال الجدول و الرسم البياني المرافق له أنه خلال فترة الدراسة عرف المصرف ارتفاع مستمر في نسبة نشاطه أيضاً أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2014 عرف نشاط المصرف تذبذب، حيث انتقل المؤشر من نسبة 160% سنة 2012 إلى نسبة 180% سنة 2013 ليواصل في الارتفاع سنة 2014 بـ 194%، ثم 364% سنة 2015 إلى أن وصل إلى أقصى نسبة محققة خلال الدراسة و التي بلغت 364% سنة 2016، و في ذلك إشارة إلى زيادة نشاط التمويل والاستثمار في المصرف من جديد .

2-4 تحليل تطور مؤشر الربحية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

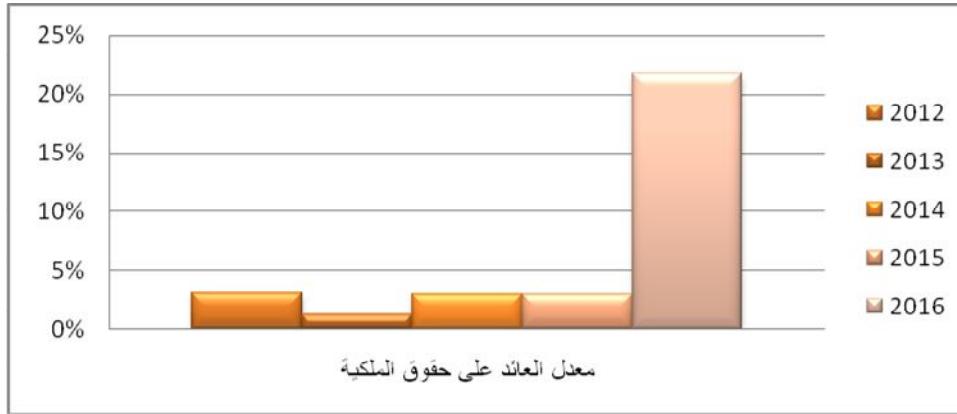
تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة المصرف في إدارة استخداماته وموارده من أجل تحقيق ربحية عالية، حيث تبين العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف، فكلما كان هذا المؤشر أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكي هذا المصرف، والأمر الذي يدل بالتالي على أداء أفضل.

الجدول (04): نسب الربحية لمصرف البحرين الإسلامي خلال الفترة 2012-2016 (المبالغ بالآلاف الدنانير البحرينية)

المؤشر	السنة	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
الأرباح الصافية		2,140.00	6,107.00	9,297.00	11,205.00	84,200.00	/
حقوق الملكية		171,544.00	197,656.00	308,606.00	376,944.00	387,872.00	/
معدل العائد على حقوق الملكية		1%	3%	3%	3%	22%	6%

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا التقارير السنوية لمصرف البحرين الإسلامي

الشكل (04): رسم بياني موضح لتطور مؤشر الربحية المالية خلال السنوات الخمس (من 2012 الى 2016):



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: التقارير السنوية لمصرف البحرين الإسلامي و برنامج Excel

التحليل:

من خلال تحليل معطيات الجدول (4) نلاحظ أن النسبة الوسيطة لهذا المؤشر هي %6، و يوضح لنا الرسم البياني أعلاه مدى اتساع الفجوة ما بين النسبة المحققة سنة 2016 و التي تبلغ %22 والنسب المحققة باقي السنوات محل الدراسة و التي تتراوح ما بين %3 و %1، و بالتالي يمكن القول أنه سنة 2016 كانت ربحية المصرف في ذروتها مقارنة مع باقي فترات الدراسة.

3- ترتيب أداء مصرف البحرين الإسلامي خلال فترة الدراسة حسب كل سنة مالية :

- من أجل الكشف عن السنة المالية التي حقق فيها المصرف أعلى مؤشرات الأداء سوف نقوم بترتيب النتائج المتحصل عليها سابقا وفق المنهجية التالية :
- جمع إجمالي الدرجات المحققة لكل مؤشر من خلال أداء المصرف خلال كل سنة مالية ، وترتيب أداء المصرف حسب هذه الدرجات.

3-1 ترتيب أداء المصرف خلال فترة الدراسة حسب كل مؤشر:

سوف نقوم أولاً بترتيب كل السنوات المالية (من سنة 2012 إلى سنة 2016) من الرتبة 1 إلى الرتبة 5 بالنسبة لكل نسبة، من ثمة تحويل الرتب إلى درجات على أساس مقياس يتراوح من درجة إلى خمسة درجات، حيث تتحصل السنة المالية في المرتبة الأولى على خمسة درجات، والسنة المالية في المرتبة الخامسة على درجة واحدة.

الجدول (5): ترتيب أداء مصرف البحرين الإسلامي خلال فترة الدراسة حسب كل المؤشرات

مؤشر حقوق الملكية		مؤشر السيولة		مؤشر النشاط		مؤشر الربحية	
السنة	الدرجة	السنة	الدرجة	السنة	الدرجة	السنة	الدرجة
2012	2	2012	3	2012	1	2012	4
2013	1	2013	2	2013	2	2013	1
2014	3	2014	3	2014	3	2014	4
2015	4	2015	5	2015	4	2015	4
2016	5	2016	4	2016	5	2016	5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول : 04-03-02-01

التحليل:

بالنسبة لمؤشر حقوق الملكية احتل أداء المصرف خلال سنة 2012 المرتبة الأولى لتليه سنة 2013 في المرتبة الثانية ، من سنة 2016 في المرتبة الثالثة من بعدها سنة 2015 في المرتبة الرابعة و سنة 2014 في الأخير، أما فيما يخص مؤشر السيولة تفوق أداء المصرف سنة 2013 لتليه سنة 2012 ثم تتساوى أداء كل من سنة 2014 و سنة 2015، لتليهما سنة 2016 في الأخير. كما أنه بالاعتماد على مؤشر النشاط للمصرف كان أداء سنة 2012 في المرتبة الأولى ليأتي بعده أداء سنة 2013 ثم سنة 2016 لتليه سنة 2015 و 2014 في الأخير. أما عند الأخذ بمؤشر الربحية فتأتي سنة 2016 كأحسن سنة مالية لأداء المصرف ثم تستوي نتائج أداء كل من سنة 2014، 2013، و 2015 ، و في الأخير تحتل سنة 2012 أضعف نسبة لمؤشر الربحية.

3-2: ترتيب أداء مصرف البحرين الإسلامي خلال فترة الدراسة حسب كل المؤشرات:

سوف يقوم الباحث بجمع إجمالي الدرجات المحققة لكل مؤشر من خلال أداء المصرف خلال كل سنة مالية ، وترتيب أداء المصرف حسب هذه الدرجات.

الجدول(06): ترتيب أداء المصرف خلال السنوات المالية حسب كل المؤشرات

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الدرجات	09	06	13	17	19
الرتبة	4	5	3	2	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول 05

التحليل:

من خلال تحليل الجدول 06 يتبين لنا أنه سنة 2016 كان المصرف في قمة أدائه المالي حيث احتل الرتبة الأولى بالاعتماد على مختلف المؤشرات المالية التي سلق و أن حللنا تكور كل منها خلال فترة الدراسة، ليليهما بعد ذلك سنة 2015، ثم سنة 2014 في المرتبة الثالثة من سنة 2012 في المرتبة الرابعة، و في الأخير في المرتبة الخامسة يأتي أداء سنة 2013.

4- علاقة أداء مصرف البحرين الإسلامي و حجم صيغ التمويل الإسلامية المتعامل بها:

من أجل توضيح العلاقة بين أداء المصرف محل الدراسة و التمويل الإسلامي، سوف نوضح العلاقة بين تطور الأداء و مدى مساهمة حجم إيرادات المصرف من عمليات التمويل الإسلامية في التطور الايجابي لهذا الأداء.

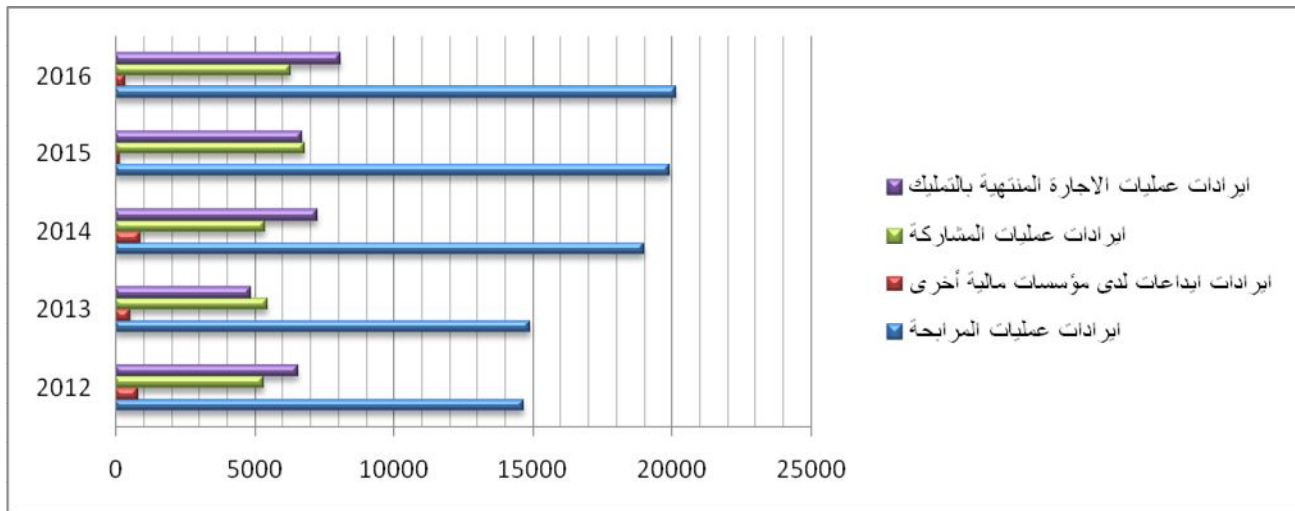
الجدول(06): إيرادات التمويلات الإسلامية لمصرف البحرين الإسلامي خلال الفترة 2012-2016 (المبالغ بآلاف

الدنانير البحرينية)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات التمويلات الإسلامية	14679	14870	18987	19889	20143
إيرادات عمليات المرابحة	814	515	895	139	341
ايرادات ايداعات لدى مؤسسات مالية أخرى	5321	5474	5372	6781	6300
ايرادات عمليات المشاركة	6563	4843	7250	6721	8098
ايرادات عمليات الاجارة المنتهية بالتمليك	27377	25702	32504	33530	34882
المجموع					

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف البحرين الإسلامي خلال فترة الدراسة

الشكل(05): رسم بياني موضح لتطور كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامية خلال الفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (06) و برنامج Excel.

الشكل (06): رسم بياني موضح لتطور إجمالي إيرادات التمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (06) و برنامج Excel.

التحليل:

يوفر لنا الجدول (06) مجموعة من المعطيات المتعلقة بحجم إيرادات مصرف البحرين الإسلامي من صيغ التمويل الإسلامية، حيث نلاحظ من خلال الشكل (05) الموضح لتطور إيرادات كل من عمليات المراجعة و الإيداعات لدى مؤسسات مالية أخرى، إضافة إلى كل من إيرادات عمليات المشاركة و الإجارة المنتهية بالتسليم، حيث يظهر لنا بصفة واضحة زيادة عامة في الإيرادات من سنة 2012 إلى سنة 2016، و هذا ما يظهر لنا في الشكل (06) حيث انتقلت قيمة إجمالي الإيرادات من عمليات التمويل الإسلامية من 27377 ألف دينار بحريني سنة 2012 لتتخفف إلى 27502 سنة 2013، لتعود إلى الارتفاع خلال باقي فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2014 32504 ألف دينار بحريني لتواصل الإيرادات اتجاهها نحو الأعلى سنة 2015 ب 33530 ألف دينار بحريني و 34882 ألف دينار بحريني سنة 2016.

الخاتمة:

لابد من التركيز على التمويل الإسلامي كبديل استراتيجي لزيادة الكفاءة المالية للمصارف و بالتالي زيادة الفرص التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي هي بمثابة القلب النابض للاقتصاد عندما تلعب دورها التنموي، و دراسة العوامل المؤثرة على نشاط المنظومة المصرفية من أجل تشغيل أقصى طاقاتها و عدم إهمال أي عامل قد يتحول إلى عقبة أمام نشاطها الرئيسي و المتمثل في تمويل الوحدات الاقتصادية، و هذا ما قام به الباحث من خلال دراسة التحليلية على مصرف البحرين الإسلامي و التي جاءت بالنتائج التالية:

- تلعب مختلف الصيغ المالية الإسلامية دورا فعالا في استقطاب مجموعة محددة من المتعاملين كل وفق الصيغة التي تلبي حاجياته التمويلية.

- من خلال دراسة تطور أداء المصرف لاحظ الباحث زيادة في أغلبية النسب المالية المفسرة للأداء المالي للمصرف خلال فترة الدراسة.

- إن إيرادات المصرف من عمليات التمويل الإسلامي عرفت ارتفاعا تدريجيا من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016 ، و قد يكون نتيجة تفشي ثقافة المالية الإسلامية عند مختلف المتعاملين المحليين و الدوليين.

-ترتبط بين الزيادة في نشاط الصناعة المالية الإسلامية و تحسن أداء المصرف علاقة طردية، أي أنه كلما زاد حجم التمويل الإسلامي يزيد معه مستوى الأداء المالي للمصرف.

قائمة المراجع:

¹ ناصر سليمان، التمويل قصير الأجل و تطبيقاته في البنوك الإسلامية: نموذج الخصم و الاعتماد المستندي، الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية في الأفق الثالثة: منافسة-مخاطر و تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر. 06-07 جوان 2005، ص 305.

² SHAYEH Z, MONDHER B,2013, CHAPTER ONE : INTRODUCTION TO ISLAMIC FINANCE AND ISLAMIC BANKING: FROM THEORY TO INNOVATIONS, Islamic Banking and Finance, Cambridge Scholars Publishing.p 02

³ الشعار عبد المولى، التمويل الإسلامي : أفاق مستقبلية و مسؤولية اجتماعية، من كتاب التمويل الإسلامي و الاقتصاديات المعاصرة،مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى،أبو ظبي. 2013، ص 42

⁴ R.A.A Karim,1990,standard setting for the financial reporting of religious business organizations: the case of Islamic banks, accounting and business research vol.20.n80p 645

⁵ ناصر سليمان، التمويل قصير الأجل و تطبيقاته في البنوك الإسلامية: نموذج الخصم و الاعتماد المستندي، الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية في الأفق الثالثة: منافسة-مخاطر و تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر. 06-07 جوان 2005، ص 05

⁶ بوفليح نبيل و وآخرون، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي و بديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة،الجزائر، 6-07 أبريل 2009، ص 45

⁷ السرتاوي فؤاد،التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، عمان، ط1. 1999، ص 97

⁸ سورة البقرة، الآية 272 .

⁹ Mansour F , Mansour N janvier 2012 « Les produits financiers islamiques :contribution à la diversification du paysage de la micro finance au Sénégal,» Atelier d'écriture sur la micro finance au Sénégal,Programme d'Appui à la Micro finance (PAMIF 1)Consortium pour la Recherche Economique et Sociale (CRES).p 05

¹⁰ سورة البقرة، الآية 286 .

¹¹ سورة الحج، الآية 78 .

¹² مفتاح صالح و كريمة عمري، الهندسة المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي،جامعة القالمة، الجزائر. 03-04 سبتمبر 2012. ص ص 221-232

¹³ سيف هشام صباح،النهى عن بيعتين في بيعة دراسة في الحديث النبوي الشريف، بحث تمهيدي لمرحلة الماجستير، جامعة سانت كليمينتس، مكتب الارتباط الرئيسي الشارقة للاستشارات الأكاديمية والجامعية، قسم الاقتصاد الإسلامي. 2006 - 2007، ص 03 .

¹⁴ أحمد محمد شاكر وآخرون ،الجامع الصحيح سنن الترمذي، أبواب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه و سلم ، باب ما جاء في النهى عن بيعتين في بيعة.

¹⁵ البيهقي،كتاب البيوع، باب النهى عن بيع وسلف،حديث رقم(10704).

¹⁶ شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر. 2010 / 2011، ص 43

¹⁷ Verna G et.chouick Ab, 1989,Etude sur le fonctionnement des banques islamiques ,Département de managemant,Université laval,Québec p 07

¹⁸ الأمين حسين عبد الله، المضاربة الشرعية و تطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، الطبعة الثالثة، جدة. 2000، ص 19 .

¹⁹ صالح صالحي و آخرون، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بحث مقدم الى الملتقى الدولي: الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية الراهنة: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر. 05-06 ماي 2009، ص 03

²⁰ سعدي هاجروآخرون، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية اسامية: العقود المركبة نموذجاً، بحث مقدم الى الملتقى الدولي منتجات و تطبيقات ابتكار الهندسة المالية، الأكاديمية العربية للبحوث الشرعية و جامعة سطيف، الجزائر. 05-06 ماي 2013، ص 12 .

²¹ الشعار محمد نضال، أسس العمل في المصرف الإسلامي والتقليدي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، 2005، ص 55

²² Al Jarhi M.A ,Iqbal M,2001, **Islamic banking answers to some frequent by asked questions**, Islamic research and training institute, Islamic development bank, 1es edition, Jeddah p 16

²³ عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، تانيس. 2001، ص 282 .

²⁴ Santomero , A. , Financial Innovation and Bank risk taking , Journal of economic behavior and organization , Vol. 3 ,1998 , p. 32 .

²⁵ الدهراوي كمال الدين ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص214-215

²⁶ سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف السعودية وتقييمها، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد44، 2008، ص: 140.

²⁷ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص: 471